الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.49

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
18 January 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة التاسعة والأربعين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

*الرئيسة:* السيدة ميخيا فيليس ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (*تابع*)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (*تابع*)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (*تابع*)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16-20166 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.*

**البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها** (*تابع*)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (*تابع*) (A/C.3/71/L.24، و A/C.3/71/L.25، و A/C.3/71/L.26)

*مشروع القرار A/C.3/71/L.24: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية*

١ - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد موقفه المبدئي الرافض للانتقائية ذات الدوافع السياسية. وأضاف أن استمرار الممارسة المتمثلة في اعتماد قرارات خاصة ببلدان بعينها بشأن حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة ينتهك مبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية. والتعاون والحوار هما السبيل الملائم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال. وأضاف قائلا إن وفد بلده يدعو إلى مواصلة التقدم القيم الذي تحقق منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان. والاستعراض الدوري الشامل هو أنسب آلية لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. ولذلك، صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية ضد مشروع القرار.

٢ - **السيد جاكوملي دا سيلفا** (البرازيل): قال إن وفد بلده صوت لصالح مشروع القرار نظرا إلى قلق بلده البالغ إزاء تصاعد وتيرة النزاع في سورية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المروعتين على أرض الواقع. وأضاف قائلا إن الأزمة الأخيرة في حلب تثير الجزع الشديد، وإن البرازيل تتطلع إلى التقرير الذي ستقدمه عن الأحداث لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

٣ - وتابع قائلا إن البرازيل، التي بها جالية سورية كبيرة، تشعر بالانزعاج الشديد إزاء الاستقطاب السياسي الذي أوقف المفاوضات وشل حركة مجلس الأمن. والحل الوحيد للنزاع الذي تتوافر له مقومات الاستمرار لا يتحقق إلا من خلال عملية سياسية بقيادة سورية تسعى إلى إيجاد قيادة موثوقة وشاملة للجميع وغير طائفية وصياغة دستور جديد وفقا لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ وبيان فيينا لعام ٢٠١٥.

٤ - ومضى قائلا إن البرازيل، وإن صوتت لصالح مشروع القرار، فإنها تعتقد أن النص الذي اعتمدته الجمعية العامة كان من الممكن أن تُدخل عليه تحسينات. وهو نص غير متوازن وتشوبه أوجه قصور شديد، من قبيل الإشارة إلى "المعارضة السورية المعتدلة" دون تحديد الجماعات التي يشملها هذا المصطلح. وقد حاولت البرازيل تفادي اتباع نهج انتقائي إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، وهي مقتنعة بأن صياغة نص أكثر توازنا كان من شأنها أن تزيد من فرص توليد الزخم اللازم كي تؤدي جميع الأطراف المعنية عملا بناء. وذكر أن البرازيل تعرب أيضا عن رفضها استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع.

٥ - **السيدة شيفر** (هنغاريا): أكدت مجددا قلق بلدها البالغ إزاء التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان في سورية، وهو ما نجم عنه معاناة غير مقبولة. وقالت إن التصاعد الأخير في وتيرة النزاع أدى إلى وقوع إصابات واسعة النطاق بين النساء والأطفال على وجه الخصوص. وأضافت قائلة إن هنغاريا تدين الهجمات العشوائية والموجهة ضد المدنيين، وتدعو الأطراف كافة إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبالنظر إلى أن جميع هذه الشواغل تجسدت على النحو الواجب في الوثيقة، فمن المهم للغاية أن تحظى بتأييد هنغاريا. واسترسلت قائلة إن هنغاريا تعارض بقوة الفقرتين ٢٤ و ٢٦ اللتين تشيران إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمنظمات الأجنبية والقوات الأجنبية التي تقاتل باسم النظام السوري، لأن هذه العناصر تتجاوز نطاق مشروع القرار. فأي مشروع قرار يتعلق بحقوق الإنسان ينبغي أن يتجنب التسييس وأن يظل موضوعيا لضمان الحصول على أوسع دعم ممكن بين الدول الأعضاء، ومن المؤسف أن المشاورات المتعلقة بمشروع القرار لم تسفر عن تجسيد شواغل الدول في النص النهائي. وأنهت بيانها قائلة إن هنغاريا ستواصل دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، ويحدوها الأمل في تجنب تسييس القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان في المستقبل.

٦ - **السيد موسى** (مصر): قال إن موقف بلده بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بلدان بعينها ما زال واضحا، أي ضرورة تجنب التسييس والمعايير المزدوجة والاستهداف الانتقائي لبلدان بعينها من أجل الحفاظ على مصداقية المحافل الدولية لحقوق الإنسان التي يجب أن تظل تؤدي وظيفة الساحات المخصصة للحوار البناء والتعاون الدولي.

٧ - وأضاف قائلا إن وفد بلده صوت، مرة أخرى، لصالح مشروع القرار بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية بسبب حجم المعاناة الإنسانية الهائل في ذلك البلد، ومقتل مئات الآلاف من الأشخاص أو إصابتهم في النزاع الدائر، وحركات

النزوح الجماعية غير المسبوقة للاجئين السوريين والمشردين داخليا في البلد وفي المنطقة وخارجها.

٨ - وتابع قائلا إن وفد بلده يلاحظ مع القلق، رغم ذلك، أن مشروع القرار يصطبغ بطابع مسيّس على نحو متزايد، ويتضمن الآن فقرات تتناول مسائل لا تدخل ضمن ولاية اللجنة الثالثة، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وهذا التسييس يهدد بتقويض الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة حالة حقوق الإنسان الآخذة في التدهور في سورية.

٩ - وأنهى بيانه قائلا إن مقدمي مشروع القرار ينبغي أن يضعوا شواغل مصر في الحسبان مستقبلا، بهدف صياغة مشروع قرار متوازن وشامل لا يُعالج التحديات التي تعوق الجهود الرامية إلى مكافحة المنظمات الإرهابية والتكفيرية فحسب، بل يتناول أيضا إمكانات التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري.

١٠ - **السيد غونثاليث سيرافيني** (الأرجنتين): قال إن الأرجنتين صوتت لصالح مشروع القرار قيد النظر. وأضاف قائلا إن وفد بلده يدين بشدة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد السكان المدنيين في سورية، إضافة إلى الهجمات على مقرات المنظمات الدولية وعلى المدارس والمستشفيات وقوافل المساعدة الإنسانية. وحث أطراف النزاع، ولا سيما حكومة سورية، على السماح بدخول المساعدة الإنسانية. وتابع قائلا إنه من المحتم على الحكومة السورية أن تتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام وعلى جميع الأطراف أن توقف العنف.

١١ - ومضى قائلا إن الأرجنتين تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وترفض بأشد العبارات أعمال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وكذلك أعمال جبهة النصرة. وإن إمداد أطراف النزاع بالأسلحة والأموال لا يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الشعب السوري. واستخدام أي طرف فاعل للأسلحة الكيميائية، في أي ظرف من الظروف، أمر بشع ومخالف للقانون الدولي. وتابع قائلا إن وفد بلده يؤيد إجراء تحقيق مستقل وموضوعي فوري في استخدام الأسلحة الكيميائية في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

١٢ - واسترسل يقول إن ثمة حاجة إلى التوصل إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار لا هدنات مؤقتة، ولا بد من إيجاد حل سياسي توافقي دائم على وجه السرعة.

١٣ - وأنهى بيانه مؤكدا من جديد التزام بلده بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

١٤ - **السيد كابيثاس ريفيكو** (شيلي): قال إن بلده صوت لصالح مشروع القرار الذي يعتبره بمنزلة إدانة للانتهاكات والتجاوزات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان الجاري ارتكابها، بغض النظر عن الطرف المسؤول عنها. ويتسق هذا الموقف مع موقف شيلي في محافل الأمم المتحدة، حتى وإن كانت حكومة بلده لا توافق على جميع عناصر النص المعتمد حديثا. وكرر التأكيد على أهمية التوازن وعلى ضرورة تجنب الانتقائية استنادا إلى الاعتبارات التي تتجاوز نطاق اللجنة الثالثة.

١٥ - وأوضح قائلا إن وفد بلده يدين الاستخدام المنهجي والعشوائي للعنف في جميع أنحاء سورية. ولا بد من احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين واتخاذ خطوات لتيسير وصول المنظمات الإنسانية. ويجب إخضاع جميع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان للمساءلة أمام القانون.

١٦ - وتطرق إلى الفقرتين ٢٤ و ٢٦ من مشروع القرار، فذكر أن وفد بلده كان يفضل استخدام صيغة تميّز بوضوح بين الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغيرها من الجماعات المسلحة، من جهة، والمستشارين العسكريين العاديين الذين يباشرون عملهم بتواطؤ من الحكومة السورية وبطلب منها، من جهة أخرى.

١٧ - وأردف قائلا إنه ما من شيء يمكن أن يؤدي إلى إنهاء النزاع سوى الحل السياسي، ولا بد، في هذا الصدد، من وقف تدفق الأسلحة. وحث الأطراف الفاعلة التي لها نفوذ على الأطراف أن تتصرف على هذا النحو، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٨ - **السيد فيكتوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن نص مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية يزداد كل سنة بُعدا عن الواقع. وما زال يخلو من ذكر الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون والجماعات المعارضة المسلحة المنتسبة إليهم، أو الصعوبات التي تواجهها الحكومة والشعب السوريين في كفاحهما ضد الإرهاب الدولي.

١٩ - وأضاف قائلا إن من الواضح أن مشروع القرار هذا يخدم مصالح البلدان التي تلعب اللعبة الجيوسياسية الخطيرة المتمثلة في محاولة إسقاط النظام السوري بالقوة. واسترسل قائلا إن اللعبة تعتمد

على توفير الدعم السياسي والدعائي لأكثر القوى تشددا العاملة على نحو وثيق مع الإرهابيين وعلى منحها إمدادات غير محدودة من القوات والأسلحة والمعدات. والقرارات الخاصة ببلدان بعينها أحد عناصر حملة تشهير خفية تتعرض لها الحكومة السورية والدول التي أجابت دعوتها إلى المساعدة.

٢٠ - ودعا جميع الدول، بما فيها تلك التي أيدت مشروع القرار المعادي لسورية، إلى إبداء التزامها بإيجاد حل للأزمة السورية والقضاء على خطر الإرهاب، وخاصة من خلال المساعدة على دفع جبهة النصرة وحلفائها إلى خارج شرقي حلب، حيث يُحتجز آلاف من المدنيين كرهائن وتقطع عنهم المساعدة الإنسانية. ومشروع القرار الحالي لن يحل تلك المسائل ولن يكفل الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سورية.

٢١ - وتابع قائلا إن الاتحاد الروسي ملتزم بتحقيق تسوية سلمية في سورية في أسرع وقت ممكن. ويساوره قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الراهنة، ويتخذ إجراءات محددة، جنبا إلى جنب مع الحكومة السورية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين، لإعادة الوضع إلى طبيعته. وأنهى بيانه معربا عن أمل وفد بلده في أن تضطلع الدول الأعضاء التي ما زالت تسعى إلى إحداث تغيير في النظام في سورية وإلى إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي في المنطقة بمزيد من العمل البناء من الآن فصاعدا.

٢٢ - **السيد بولياس** (اليونان): قال إن اليونان تشعر بالقلق البالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سورية والحالة الإنسانية الكارثية في حلب، وهو ما يسفر عن معاناة المدنيين معاناة غير مقبولة. واستدرك قائلا إن اليونان لا يمكن أن توافق على إدراج سرايا القدس وفيلق الحرس الثوري الإيراني في الفقرة ٢٤ من مشروع القرار. وإن مشروع القرار ينبغي أن يركز على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وينبغي ألا يعتمد نهجا مسيسا. ونظرا إلى إدراج تلك الإشارات، امتنعت اليونان عن التصويت على مشروع القرار.

٢٣ - **السيدة بلسكايا** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها صوت ضد مشروع القرار لأنه يزيد الصدام ويقوض مبدأ الموضوعية. وإن الممارسة أظهرت أن القرارات الخاصة ببلدان بعينها لا تفيد الأطراف، بل تقيم حواجز مصطنعة أمام الحوار البناء والمتكافئ. وشجعت الدول الأعضاء على الامتثال لعملية الاستعراض الدوري الشامل التي تثبت نفسها تدريجيا بوصفها الآلية المناسبة لاستعراض حالات حقوق الإنسان ومساعدة الحكومات على تحسين سجلاتها في مجال حقوق الإنسان.

٢٤ - **السيدة علي** (سنغافورة): قالت إن وفد بلدها ما فتئ يتمسك بموقف متسق ومبدئي رافض للقرارات الخاصة ببلدان بعينها في اللجنة الثالثة، لأنها تتسم بطابع انتقائي بالغ وتكون مدفوعة باعتبارات سياسية لا باعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن سنغافورة تمتنع، بناء على ذلك، عن التصويت على مشروع القرار وسوف تمتنع عن جميع القرارات المقبلة الخاصة ببلدان بعينها في اللجنة. وينبغي تناول القرارات المقبلة الخاصة ببلدان بعينها في إطار الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان. ولا ينبغي أن يفسر امتناع سنغافورة على أنه اتخاذ موقف بشأن جوهر مسائل حقوق الإنسان المثارة في مشروع القرار، وذكرت أن الحكومة تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

٢٥ - **السيدة غولدريك** (نيكاراغوا): قالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق البالغ إزاء استخدام القرارات الخاصة ببلدان بعينها، وهي ممارسة تفسح المجال أمام التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير. وينبغي، بدلا من ذلك، اتباع نهج مزدوج قوامه التعاون والموضوعية في ظل روح الاحترام والتعاون في إطار مجلس حقوق الإنسان، وهو الهيئة المثالية لمعالجة هذه المسائل في البلدان في جميع أنحاء العالم في ظروف متكافئة. والاستعراض الدوري الشامل آلية تقييم فعالة تستند إلى مبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية. ومن ناحية أخرى، أثبتت القرارات الخاصة ببلدان بعينها أنها غير فعالة وتؤدي إلى تفاقم الصدام بين أعضاء الجمعية العامة. ومن الغريب أن البلدان النامية وحدها هي التي تُستهدف. وحتى الآن، لم يسبق أن طُرح مشروع قرار يتصدى للانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد ملايين المهاجرين الذين يعيشون في البلدان المتقدمة النمو أو يتناول مسؤولية الدول الكبرى التي تشن، دفاعا عن مصالحها السياسية أو الاقتصادية، هجمات عسكرية ضد المدنيين، مما يحرمهم من حق الإنسان في الحياة.

٢٦ - وناشدت البلدان النامية الشقيقة ضمان احترام حق جميع البلدان النامية في السيادة وتقرير المصير، ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض تسييس حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن البلدان المتقدمة الشقيقة مدعوة إلى التعاون مع البلدان النامية لمواصلة تعزيز

حقوق الإنسان والدفاع عنها لجميع المواطنين في جميع أنحاء العالم من خلال الحوار القائم على الاحترام وفي إطار من التعاون.

٢٧ - وتابعت قائلة إن اللجنة الثالثة تعتمد مشاريع قرارات تؤكد أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها البعض الآخر. وإن وفد بلدها يدرك أيضا أن الفقر المدقع يحول دون التمتع الكامل والفعال بجميع حقوق الإنسان. ومن ثم، لدى البلدان المتقدمة فرصة كبيرة للتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلدان النامية عن طريق الوفاء بتعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٨ - **السيدة غارسيا غوتيريز** (كوستاريكا): أعربت عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في البلدان المحددة المشار إليها في مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة، فقالت إن بلدها قد اتخذ قرار تأييد مشاريع القرارات تلك والتصويت لصالحها. واستدركت قائلة إن وفد بلدها يتمسك بموقفه المبدئي المتمثل في أن جميع المسائل ذات الأهمية التي تود الدول الأعضاء إثارتها ينبغي أن تقيم من الناحية الموضوعية. وفي الحالات قيد النظر، وضعت في الاعتبار الخطوات التي اتخذتها مختلف البلدان لتحسين حالات حقوق الإنسان فيها.

٢٩ - وتابعت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان، مع ذلك، هو الهيئة الرئيسية المختصة بالتعامل مع هذه المسائل. فلديه الأدوات اللازمة، وأهمها الاستعراض الدوري الشامل، للنظر في الحالات المحددة التي تستدعي الاهتمام. وخلصت من ذلك إلى أن وفد بلدها لا يقدم مشاريع القرارات تلك داخل اللجنة الثالثة. وأوضحت قائلة إن هذا الامتناع لا يعفي الوفود، رغم ذلك، من المسؤولية عن الإعراب عن آرائها بشأن الحالات الحرجة للغاية التي تمس الحقوق الأساسية، أينما وقعت. وينبغي أن يؤدي الحوار البناء والتعاون إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال. وناشدت جميع الدول أن تشارك في ذلك الجهد.

٣٠ - **السيدة سابخا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن وفد بلدها يتمسك بموقف مبدئي رافض لمشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها حيث تتسم بالانتقائية وتكون ذات دوافع سياسية ولا تسهم مطلقا في تعزيز حقوق الإنسان وتُطرح دون موافقة الدول المعنية. وأضافت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل، يتيح فرصة للنظر في حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة عن طريق الحوار البناء. والتعاون والحوار البناء شرطان أساسيان لضمان تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها ويجب المحافظة عليها بمشاركة البلد المعني وعلى أساس مبادئ الموضوعية والحياد والانتقائية. وأنهت بيانها ذاكرة أن وفد بلدها سيصوت، بناء على ذلك، ضد كل مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها المقدمة في اللجنة الثالثة.

*مشروع القرار A/C.3/71/L.25: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية*

٣١ - **الرئيسة**: قالت إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٣٢ - **السيد بلانشارد** (كندا): عرض مشروع القرار باسم مقدميه، فقال إنه يود إجراء تنقيحين شفويين في النص. ففي الفقرة ١٥، ينبغي إضافة كلمة "دينية" قبل "عرقية أو لغوية أو غيرها من الأقليات"، أما في الفقرة ١٦، فينبغي إدراج "في جمهورية إيران الإسلامية" بعد "معتنقو الديانة البهائية والمدافعون عنهم".

٣٣ - وقال إنه يشعر بخيبة أمل شديدة إزاء الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء حيال مشروع القرار، ولكن يشعر بالارتياح إزاء معارضة الدول الأعضاء للمحاولة الرامية إلى عرقلة المناقشة المشروعة بشأن مسألة حرجة من مسائل حقوق الإنسان. ومضى قائلا إن تقريري الأمين العام والمقرر الخاص كشفا عن خطورة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إيران، مما يوجب استمرار المجتمع الدولي في التدقيق فيها. ومن ضمن الأمثلة الارتفاع المروع في عدد حالات الإعدام، بما في ذلك إعدام القُصر، والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

٣٤ - واستطرد قائلا إن مشروع القرار نتاج أسابيع من المشاورات المفتوحة والجامعة، وجرى إطلاع جميع الدول الأعضاء عليه، بما فيها إيران ودول أخرى اعترضت عليه. وليست للقرار دوافع سياسية؛ بل إنه قرار موضوعي يحث إيران على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ويقترح كيفية القيام بذلك. وتابع قائلا إن كندا تتطلع إلى اليوم الذي تتوقف فيه اللجنة الثالثة عن الشعور القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في إيران، لكن ذلك يستلزم أن تفي إيران بالتزاماتها في القانون وفي الممارسة العملية. وحتى يحين ذلك الوقت، يبقى مشروع القرار أداة مهمة لكفالة إيلاء حالة حقوق الإنسان في إيران الاهتمام اللازم.

٣٥ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن سان مارينو وهندوراس قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار.

٣٦ - **السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده لا يستحق أن يكون موضوعا لمشروع القرار المتحيز هذا المقدم ممن ينصّبون أنفسهم مناصرين لحقوق الإنسان، وبعضهم ينتهك حقوق الإنسان انتهاكا صارخا وما زال يرتكب فظائع ضد المدنيين مع الإفلات من العقاب. ويخص المشروع إيران لمجرد أنها ترفض الخضوع للضغوط السياسية التي يمارسها مقدمو مشروع القرار الرئيسيون.

٣٧ - وأضاف قائلا إن حقوق الإنسان تستغل مرة أخرى بوصفها أداة للضغط على دولة اختارت تأكيد استقلالها. ويُستخدم مشروع القرار لخدمة المصالح الجائرة لأولئك الذين أيدوا تاريخيا الاستعمار والرق والعنصرية والفصل العنصري. وفيما عدا التسييس العبثي لحقوق الإنسان، لا يستند مشروع القرار إلى أي أسباب يمكن الوثوق في صحتها.

٣٨ - ومضى يقول إن بلده يؤمن حقا بضرورة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها. ومن ثم، أجرى، خلال العقود الأربعة السابقة، العديد من الانتخابات الديمقراطية وعزز العمليات السلمية والديمقراطية في جميع أنحاء المجتمع، وشجع الشفافية والمساءلة والاستقرار على جميع مستويات الدولة. واستدرك قائلا إن إرادة الشعب الإيراني لا تتماشى مع المصالح الدولية وإن بلده يُلام بشراسة بسبب ذلك مما تصرف على نحو ديمقراطي.

٣٩ - وتابع قائلا إن إيران، على النقيض من المزاعم التي لا أساس لها من الصحة الواردة في مشروع القرار، أحرزت تقدما واضحا فيما يتعلق بحقوق الإنسان خلال العقود الأربعة السابقة؛ فقد سجلت ثاني أعلى معدل نمو في العالم في دليل التنمية البشرية خلال تلك الفترة. واستطرد قائلا إن بلده يشن حملة لا هوادة فيها على الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتجار المخدرات المسلحين على وجه الخصوص. ولئن كان الغرب هو المستفيد النهائي من كفاح بلده ضد الاتجار بالمخدرات، فلا يزال الدعم الذي يتلقاه منه ضئيلا.

٤٠ - وتطرق إلى مسألة اللاجئين فقال إن إيران ما فتئت، في العقود الأربعة السابقة، تستضيف ملايين اللاجئين. وعلى الرغم من غياب الدعم الدولي المُجدي، لم تتخل إيران قط عن مسؤوليتها الإنسانية فيما يتعلق باللاجئين، ولم تغلق حدودها البتة. وخلال السنة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧، هناك ٤٦٠ ٠٠٠ طفل لاجئ، منهم ١٠٠ ٠٠٠ طفل ينتمون إلى أسر لاجئة لا تحمل وثائق، ملتحقون بالمدارس في إيران.

٤١ - وأوضح قائلا إن إيران إذ تسلم بالصلة الواضحة وضوحا لا لبس فيه بين تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة التعصب والتطرف والإرهاب، فإنها قد أثبتت أنها أكثر البلدان ثباتا في مكافحة الأخير. فبدون إصرارها الشديد، كان يمكن أن تقع مساحات أكبر بكثير من الشرق الأوسط تحت الراية السوداء لتنظيم الدولة الإسلامية مما كان سيؤدي إلى عواقب مأساوية على النساء والفتيات والشباب والأقليات، علاوة على مواقع التراث الثقافي.

٤٢ - واسترسل قائلا إنه لا يمكن لأي حكومة أن تدعي الكمال؛ ومع ذلك، فالنقص الذي لدى بلده لا يتجاوز ما لدى أي بلد آخر، وهو ما لا يبرر إصدار قرار خاص. ولئن كانت هذه المحاولات المضللة والمشحونة سياسيا لن تؤدي إلا إلى زيادة انعدام الثقة، فإن سياسة بلده المتمثلة في المشاركة البناءة مع العالم تعد بآفاق جديدة للحوار والتفاهم والاحترام المتبادل والتعاون. ويجب أن يجرى الحوار القائم على الاحترام دون توجيه اتهامات أو لعب لعبة إلقاء اللوم على الآخر. ومشروع القرار عمل يفتقر إلى الإخلاص طرحه بلد له سجل مشبوه في مجال حقوق الإنسان. ويواصل مقدمو مشروع القرار الرئيسيين إلى حد بعيد إغفال الزيادة المثيرة للجزع في التهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من حق التصويت والشوفينية الثقافية وكراهية الأجانب والكراهية العنصرية والعنصرية بوصفها أرضا خصبة للأعمال الوحشية والإرهاب داخل مجتمعاتهم. وينبغي أن يواصل الرأي العام الدولي التساؤل حول نزاهة هؤلاء الذين ينصّبون أنفسهم مناصرين لحقوق الإنسان ومصداقيتهم. وذكر أن وفد بلده يدعو جميع الدول الأعضاء إلى رفض مشروع القرار.

*البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه*

٤٣ - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفد بلده، وإن امتنع عن التصويت على مشروع القرار بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في الدورات السابقة للجمعية العامة، فإنه مضطر إلى التصويت لصالح مشروع القرار بموضوعه المعروض حاليا على اللجنة. وإن المملكة العربية السعودية لا يمكنها أن تتجاهل الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد جميع قطاعات المجتمع الإيراني، بما في ذلك المسلمين السنة – خاصة المسلمين السنة في مدينة الأحواز – الذين لا يزالون يعانون من الاضطهاد العنصري والطائفي أو أن تظل شاهدا صامتا على تلك الانتهاكات. والواقع أن العديد من المسلمين السنة في إيران قد حُكم عليهم بالإعدام عن طريق المحاكم التي لا تتقيد بمبادئ الشريعة

الإسلامية أو تفي بأبسط معايير العدالة، وعُلقت جثثهم على الروافع المنصوبة في الساحات العامة والشوارع.

٤٤ - واسترسل قائلا إن وفد بلده يشدد على أن تصويته لصالح مشروع القرار لا ينبغي أن يفهم منه أنه يعني أن بلده يؤيد أي عبارة أو فقرة واردة فيه يمكن تفسيرها بطرق تتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. وذكر أن وفد بلده يؤكد أيضا الحق السيادي لجميع الدول في تطبيق عقوبة الإعدام وفقا لأطرها التشريعية المحلية والصكوك الدولية ذات الصلة.

٤٥ - **السيد جا سونغ نام** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بلده ما فتئ يتمسك بموقف مبدئي رافض للقرارات الخاصة ببلدان بعينها حيث تتسبب في الصدام والانقسام. وتستخدم هذه القرارات بوصفها أداة سياسية لا من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويجب احترام حرية الدول في اختيار نظمها السياسية الخاصة بها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتعارض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جميع استخدامات حقوق الإنسان ذات الدوافع السياسية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان. ولهذه الأسباب، ستصوت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد مشروع القرار.

٤٦ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرفض رفضا قاطعا مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية الذي من شأنه أن ينال من مصداقية الاختصاصات السياسية والقانونية في مجال العلاقات الدولية، ولا سيما بالنظر إلى سابق التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن آلية للتعامل مع مسائل حقوق الإنسان، ألا وهي الاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان.

٤٧ - وأضاف قائلا إنه من غير الواضح لماذا عرضت المسألة على اللجنة التي يُفتَرَض أن تعالج الشؤون الإنسانية أو لماذا كيلت اتهامات انتقائية إلى دول لها ثقافاتها وعاداتها ونجاحاتها في ميدان حقوق الإنسان.

٤٨ - ومضى يقول إنه بدلا من التركيز على حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، سيكون من الأفضل التحقيق في حالة حقوق الإنسان في الدول التي تدعي نفاقا أنها مدافعة قوية عن حقوق الإنسان. وقد ضرب ممثل المملكة العربية السعودية مثالا واضحا على هذه المعايير المزدوجة في مجال حقوق الإنسان، حيث ألقى خطابا يحرض على الانقسامات بين المسلمين السنة والشيعة في إيران وكشف عن المخطط الوهابي الطائفي للمملكة العربية السعودية الذي تواصل تنفيذه بسبل منها رعاية أعمال الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

٤٩ - واستطرد قائلا إن لوفد بلده موقفا مبدئيا يتمثل في الرفض القاطع للاستخدام الانتقائي لمسائل حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بذريعة الاعتبارات الإنسانية أو القانونية. وهذا النهج يتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يكرس مبدأ مساواة جميع الدول الأعضاء وسيادتها. ومن ثم، ستصوت سورية ضد مشروع القرار.

٥٠ - **السيد أموروس نونيه** (كوبا): قال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار. وإن كوبا تتمسك بموقف مبدئي رافض للقرارات الخاصة ببلدان بعينها حيث تشجع اتباع نهج عقابي وصدامي إزاء مسألة حقوق الإنسان. واستمرار إدراج حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في جدول الأعمال يستند إلى دوافع سياسية لا تنبع من القلق الحقيقي أو الاهتمام الفعلي بالتعاون مع ذلك البلد. وأي ولاية تفرض على أساس التسييس والمعايير المزدوجة مصيرها الفشل. وأضاف قائلا إن وفد بلده يعترض على التلاعب بحقوق الإنسان بهدف إيجاد جدول أعمال سياسي، والنيل من مصداقية الحكومات، ومحاولة تبرير الاستراتيجيات الرامية إلى زعزعة استقرار بعض تلك الحكومات. وعلاوة على ذلك، يتجاهل هذا الإجراء الاستعراض الدوري الشامل، وهو الآلية التي أنشئت لتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان. ودعا الدول إلى تشجيع الحوار البناء والقائم على الاحترام مع جمهورية إيران الإسلامية على أساس من التعاون وتبادل الممارسات الجيدة، وهو السبيل الوحيد للنجاح في التصدي لتحديات حقوق الإنسان التي تواجه المجتمع الدولي.

٥١ - **السيد وارايش** (باكستان): قال إن أفضل نهج للتعامل مع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان هو المشاركة البناءة على أساس مبادئ النزاهة والشفافية والموضوعية والانتقائية. غير أن مشروع القرار لم يف بمعيار الموضوعية. وقد أقر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية نفسه بالمشاركة البناءة من جانب إيران. وتلاحظ باكستان أيضا أن إيران قد شاركت مشاركة بناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل واتخذت خطوات ملموسة صوب الوفاء بالتزاماتها. ولهذه الأسباب، ستصوت باكستان ضد مشروع القرار.

٥٢ - *أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/71/L.25 بصيغته المنقحة شفويا.*

*المؤيدون:*

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البحرين، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تشيكيا، توفالو، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، غامبيا، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

*المعارضون:*

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، إندونيسيا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوروندي، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيلاروس، تركمانستان، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السودان، الصين، العراق، عمان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، لبنان، مصر، نيكاراغوا، الهند.

*الممتنعون:*

إثيوبيا، الأردن، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تونغا، جامايكا، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سورينام، سيراليون، سيشيل، الصومال، طاجيكستان، غانا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، الفلبين، فيجي، قطر، الكاميرون، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، المغرب، المكسيك، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا.

٥٣ – *اعتمد مشروع القرار A/C.3/71/L.25، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل ٣٥ صوتا وامتناع ٦٣ عضوا عن التصويت.*

٥٤ – **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن المكسيك تشعر بالقلق إزاء استمرار ما أبلغ عنه من انتهاكات حقوق الإنسان في إيران. واستدرك قائلا إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية قد أعطت بعض التلميحات على أنها غدت أكثر انفتاحا على التدقيق الدولي من خلال جهودها الرامية إلى التعاون مع هيئات المعاهدات، وما أبدته من إشارات على زيادة الانفتاح على الحوار مع المقرر الخاص، والدعوتين اللتين وجهتهما إلى خبيرين مستقلين من خبراء مجلس حقوق الإنسان. وقال إن وفد بلده يرى أن زيادة التأكيد على المساعدة التقنية وبناء القدرات في مشروع القرار كان من شأنها أن تحدث مزيدا من الأثر الإيجابي على حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. ولهذه الأسباب، امتنعت المكسيك عن التصويت، على أساس أن من المهم مواصلة الضغط من أجل الحصول على مزيد من التعاون من إيران ودعوة حكومتها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة حالة حقوق الإنسان.

٥٥ – **السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن من السخيف أن يذرف ممثل المملكة العربية السعودية دموع التماسيح على الشعب الإيراني ويدعي الاهتمام بإخوانه السنة في إيران في حين أن حكومة المملكة العربية السعودية هي المسؤولة عن جميع الأزمات في المنطقة. فقد دعمت عدم الاستقرار عن طريق توفير الدعم المالي والسياسي والأيديولوجي للإرهابيين الوهابيين التكفيريين وعن طريق إنفاق بلايين الدولارات على بث الكراهية والتشجيع على الانقسام الطائفي. فها هي حكومة تتهم الحكومة الإيرانية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بينما تأتي الآن لتخبر الناس في الأحواز وأجزاء

أخرى من إيران بما ينبغي أن يفعلوه، متدخلة بذلك في شؤونها الداخلية. وينبغي للمملكة العربية السعودية أن تكف عن إساءة استخدام المحافل الدولية، وينبغي لسفيرها أن يسدي المشورة إلى حكومته كي تتخلى عن سياسة تأييد المتطرفين الذين يمارسون العنف والتدخل العسكري في البلدان المجاورة. ففي اتباع تلك السياسات خسارة للجميع، لا سيما المملكة العربية السعودية.

٥٦ - **السيد فيكتوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده صوت ضد مشروع القرار. وإن الاتحاد الروسي ما فتئ يعارض فرض القرارات ذات الدوافع السياسية الخاصة ببلدان بعينها حيث تستند إلى اتهامات معممة وتخالف روح الحوار المتكافئ والقائم على الاحترام المتبادل والتعاون الدولي. وعلى مر السنين، بات من الواضح أن القرارات الخاصة ببلدان بعينها لا تساعد الدول الأعضاء على تحسين سجلاتها في مجال حقوق الإنسان. والاستعراض الدوري الشامل هو أكثر الآليات نجاحا في تقييم حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء.

٥٧ - **السيد جاكوملي دا سيلفا** (البرازيل): قال إن بلده يعترف بالجهود التي تبذلها إيران لتحديث إطارها التشريعي في ضوء الصكوك الدولية وهو ما أسفر عن خطوات إيجابية، مثل مشروع ميثاق حقوق المواطنين وزيادة مشاركة المرأة في البرلمان في عام ٢٠١٦. وإن سياسة المشاركة البناءة من جانب إيران ينبغي أن تؤدي إلى زيادة المشاركة في نظام حقوق الإنسان الدولي.

٥٨ - وأضاف قائلا إن البرازيل قد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار إيمانا منها بأن المجتمع الدولي وإيران ينبغي أن يعتمدا نهجا بناء بقدر أكبر. واستدرك قائلا إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد وقوع انتهاكات وعدم تمخض التطورات الأخيرة عن تحسينات ملموسة. وأضاف قائلا إن البرازيل تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء ارتفاع معدل حالات الإعدام، لا سيما إعدام المجرمين الأحداث، وحالة حقوق المرأة، وانتهاكات حقوق حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. وحث إيران على احترام حقوق الأقليات، ولا سيما الأقليات الدينية التي لا تعترف بها الحكومة الإيرانية مثل البهائيين.

٥٩ - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد موقفه المبدئي الرافض لاتباع نهج مسيسة وانتقائية إزاء مسائل حقوق الإنسان. وإن استمرار الممارسة المتمثلة في اعتماد قرارات خاصة ببلدان بعينها تنتهك مبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية. وأضاف قائلا إن التعاون والحوار هما السبيل الملائم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال. ومضى يقول إن وفد بلده يرى أن مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن يُنظر فيها في سياق الاستعراض الدوري الشامل، ويدعو البلدان إلى الاستفادة من التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان. ولذلك، صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية ضد مشروع القرار.

٦٠ - **السيد ميناي** (اليابان): قال إن وفد بلده أيد مرة أخرى مشروع القرار. وأضاف قائلا إن اليابان ترحب بالأولوية التي أعطاها الرئيس روحاني لمسائل حقوق الإنسان وتقدر أن إيران تشجع الحوار. بيد أن الأمر يستلزم إجراء مزيد من التحسينات. ومضى يقول إن اليابان تتوقع أن يحظى المقرر الخاص المعين حديثا بزيارة قُطرية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز العلاقة بين إيران وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

٦١ - وتابع قائلا إن اليابان وإيران تشاركان، منذ عام ٢٠٠٠، في الحوار الجاري بشأن حقوق الإنسان بهدف تعزيز الروابط الثنائية من خلال التفاهم المتبادل بدلا من الصدام. وهذه الحوارات قد أسفرت عن نتائج ملموسة، مثل إعداد دورات تدريبية تتناول تعزيز النظام القانوني الإيراني. وقد دُعي الخبراء القانونيون الإيرانيون إلى اليابان، حيث تأمل اليابان في مساعدة إيران على إرساء سيادة القانون والحوكمة الرشيدة. وتواصل اليابان المشاركة بنشاط وبصورة بناءة مع إيران في المحادثات الثنائية والمبادرات، وكذلك في المناقشات التي تدور في الأمم المتحدة بشأن مسائل حقوق الإنسان في ذلك البلد.

٦٢ - **السيد الكميم** (اليمن): قال إن بلده، وإن صوت لصالح مشروع القرار، فإن لديه تحفظات بشأن الفقرة ٩ من المشروع التي تنص على الإعراب عن بالغ القلق إزاء زيادة وتيرة توقيع جمهورية إيران الإسلامية عقوبة الإعدام. ومن غير الصحيح ربط عقوبة الإعدام بانتهاك الالتزامات الدولية، لأن بعض الدول، مثل اليمن، لم توقع على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولا يوجد توافق دولي في الآراء بشأن عقوبة الإعدام والعهد نفسه ينص على أن عقوبة الإعدام لا يمكن أن تطبق، في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام، إلا على أشد الجرائم خطورة وفقا للتشريع النافذ. وبحسب ميثاق الأمم المتحدة، لجميع الدول الحق في اختيار النظم السياسية والاقتصادية والقانونية من دون تدخل من الدول الأخرى وهي حرة في تطبيق القانون في نطاق ولاياتها القضائية. ولئن كانت بعض الدول قد اختارت طواعية إلغاء عقوبة

الإعدام، بينما لم تفعل دول أخرى، فكل دولة تتصرف على نحو يتسق مع التزاماتها الدولية.

٦٣ - **السيد ثانت سين** (ميانمار): قال إن ميانمار، بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، واستنادا إلى الموقف المبدئي الذي اتخذته في الماضي، تعارض القرارات الخاصة ببلدان بعينها التي تستهدف دولا أعضاء دون غيرها. وإن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يستندا إلى مبدأ التعاون، وينبغي أن يصاغا بحيث يعززان قدرات الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، امتنعت ميانمار، التي تؤمن إيمانا لا يتزعزع بأن عملية الاستعراض الدوري الشامل هي آلية الرصد الأكثر موثوقية والأقل إثارة للجدل لمعالجة حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان، عن التصويت على مشروع القرار.

٦٤ - **السيد كابيثاس** ريفيكو (شيلي): قال إن وفد بلده أيد مشروع القرار بوصفه وسيلة لاقتراح إجراءات ملموسة يمكن أن تتخذها جمهورية إيران الإسلامية لمعالجة مسائل حقوق الإنسان بها. وإن شيلي تشجع الحكومة على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وضمان المحاكمة وفق الأصول القانونية في تطبيق عقوبة الإعدام التي ينبغي ألا تستخدم إلا في أشد الجرائم خطورة وألا تستخدم مطلقا في حالة القُصّر. وإن شيلي، إذ تشدد على أهمية توسيع التعاون مع آليات حقوق الإنسان وزيادة فاعليته، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني، فإنها تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن تلك المسائل.

٦٥ - **السيدة بلسكايا** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها صوت ضد مشروع القرار. وإنه لا يرى معنى لاعتماد القرارات الخاصة ببلدان بعينها التي تضع حواجز مصطنعة أمام مسيرة الحوار المتكافئ والبناء. وتظهر استنتاجات الاستعراض الدوري الشامل أن القرارات الخاصة ببلدان بعينها يمكن أن تصدر بفاعلية ضد أي بلد، إذ لا يوجد بلد لا تشوب سجله في مجال حقوق الإنسان شائبة.

٦٦ - **السيدة شيفر** (هنغاريا): قالت إن بلدها صوت لصالح مشروع القرار، لكن بعض الاعتبارات لا تتجسد على النحو الواجب في الوثيقة. فهنغاريا، امتثالا لالتزاماتها الدولية، تعزز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وتعارض تقييد هذه الحقوق أو انتهاكها انتهاكا جسيما. وأضافت قائلة إن سياسة بلدها الخارجية، على سبيل المثال، تركز دائما على حماية الأقليات العرقية واللغوية والدينية. غير أن مشروع القرار لا تتجسد فيه بصورة ملائمة الجهود التي تبذلها حكومة إيران للمشاركة في الحوار المتعلق بحقوق الإنسان. وتوجيه انتقادات علنية قاسية لإيران يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز، بدلا من ذلك، على تشجيع الحوار مع الحكومة الإيرانية من أجل تعزيز التغيير الإيجابي في البلد. ولهذه الأسباب، لم تشارك هنغاريا في تقديم مشروع القرار.

٦٧ - **السيدة علي** (سنغافورة): قالت إن وفد بلدها يؤكد مجددا موقفه المبدئي الرافض للقرارات الخاصة ببلدان بعينها التي ينبغي تناولها، بدلا من ذلك، في إطار الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان المنشأ لهذا الغرض. وبناء على ذلك، امتنعت سنغافورة عن التصويت على مشروع القرار. واستدركت قائلة إن امتناعها عن التصويت لا ينبغي أن يفسر على أنه موقف اتخذته بشأن موضوع مشروع القرار.

٦٨ - **السيد شيرمان** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة تشعر بالقلق البالغ إزاء حقوق الإنسان في إيران، ولا سيما استخدام عقوبة الإعدام بحق المجرمين الأحداث والمدانين بارتكاب جرائم لا تعتبر من أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير وإعمال سيادة القانون وحقوق المرأة. وأوضح أن المملكة المتحدة ترى أن مشروع القرار متوازن، حيث يعترف بالتقدم حيثما أحرز ويحدد المجالات المطلوب تحقيق التحسين فيها. ويوفر مشروع القرار أيضا منطلقا مفيدا لمشاركة إيران مع المقرر الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٦٩ - وأعرب عن ترحيب المملكة المتحدة بإعادة المشاركة مع إيران عقب الاتفاق النووي. وأوضح قائلا إن خطة العمل الشاملة المشتركة كانت إنجازا رئيسيا، ولكن ينبغي أن يظل التركيز على حقوق الإنسان، وينبغي مساءلة إيران عن سجلها في مجال حقوق الإنسان. ومضى يقول إن المملكة المتحدة تود أيضا أن تسجل خيبة أملها إزاء إساءة استخدام النظام الداخلي من جانب بعض الوفود من أجل تقويض ولاية اللجنة. بيد أن هذه المحاولات لقيت معارضة من طائفة واسعة من البلدان الأخرى، مما يسمح بالنظر في مشاريع القرارات من الناحية الموضوعية.

٧٠ - **السيدة سيسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يؤيد بقوة مشروع القرار. وإن الولايات المتحدة لا تزال تشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في إيران، بالنظر إلى الطائفة الواسعة من الانتهاكات والتجاوزات، ولا سيما ما يرتكب منها ضد حقوق الأقليات والأشخاص ذوي الآراء السياسية المختلفة. ويجب على

الحكومة الإيرانية إنهاء استخدامها الاحتجاز التعسفي، والأحكام المفرطة في الشدة، وظروف السجون القاسية، وعقوبات الإعدام التي توقع ضد الأفراد الذين كانوا من القُصّر وقت ارتكاب الجرائم المزعومة. ومضت تقول إنها إذ تلاحظ أن المقرر الخاص السابق لم يُسمح له بالزيارة للاضطلاع بالعمل المكلف به من مجلس حقوق الإنسان، فإنها تحث إيران على السماح لخلفه بالزيارة.

٧١ - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن من الواضح أن ممثل جمهورية إيران الإسلامية اعترض على تعليقات وفد المملكة العربية السعودية لأنها وجهت الانتباه إلى جرائم إيران ضد المسلمين السنة التي تفضل إيران الإبقاء عليها بعيدا عن أعين العالم. وبدلا من إلقاء المحاضرات على مسامع الدول الأخرى، ينبغي أن يدرس الممثل الإيراني تاريخ بلده هو؛ وسيعلم أن إيران وإسرائيل هما أكثر دولتين راعيتين للإرهاب نشاطا في العالم. وما زالت إيران تقدم الدعم إلى جماعة حزب الله الإرهابية في لبنان، وقد آوت قيادات القاعدة، وارتكبت عددا من الهجمات الإرهابية الموثقة توثيقا جيدا في المملكة العربية السعودية. وترتكب إيران الإرهاب أيضا بما تقدمه من دعم إلى الأطراف الفاعلة الطائفية في الحرب في سورية. وعرض لتعليقات ممثل النظام السوري، فقال إنها خالية من المحتوى إلى أبعد حد ممكن لدرجة أنها لا تستحق الرد عليها.

*مشروع القرار A/C.3/71/L.26: حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول (أوكرانيا)*

٧٢ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قرأ بيانا وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقال إن الجمعية العامة، بموجب أحكام الفقرة قبل الأخيرة من مشروع القرار، ستطلب من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إعداد تقرير مواضيعي مخصص بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا ومدينة سيفاستوبول، وفقا للولاية الحالية وفي حدود موارد بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا التي تمول حاليا من خلال التبرعات.

٧٣ - وتابع قائلا إنه عملا بالطلب الوارد في الفقرة المذكورة أعلاه، وبالنظر إلى أن البعثة تمول بالكامل في الوقت الراهن من خلال التبرعات، فمن المفهوم أن التقرير المواضيعي المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا ومدينة سيفاستوبول من المقرر أن يصدر بالإنكليزية فقط. وعليه، فإن اعتماد مشروع القرار A/C.3/71/L.26 لن تترتب عليه أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية.

٧٤ - **السيد يلتشينكو** (أوكرانيا): عرض مشروع القرار، فقال إن ألبانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا والجبل الأسود وجزر مارشال وجمهورية مولدوفا ومالطة والنرويج ونيوزيلندا واليابان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٤، احتل الاتحاد الروسي جمهورية القرم المستقلة ذاتيا ومدينة سيفاستوبول. ولم يعترف المجتمع الدولي بمحاولة ضم جزء من الأرض الأوكرانية المتمتعة بالسيادة، على نحو ما أكده قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

٧٥ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من ادعاءات الاتحاد الروسي أن كل شيء على ما يرام في القرم، فقد منع ممثلي الآليات الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من الوصول. ووفقا لبعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا، تشهد حالة حقوق الإنسان في شبه الجزيرة تدهورا منذ الاحتلال، مع ورود تقارير تفيد وقوع انتهاكات وتجاوزات جسيمة ضد السكان، بما في ذلك عمليات الإعدام بغير محاكمة وعمليات الاختطاف وحالات الاختفاء القسري والمحاكمات ذات الدوافع السياسية والتمييز والتحرش والتخويف والعنف والاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة معاملة المحتجزين والاتجار عبر الحدود الدولية بين القرم والاتحاد الروسي. وأبلغ أيضا عن انتهاكات لحريات أساسية أخرى، منها حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد وحرية تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي. وإجمالا، أصدرت البعثة ١٥ تقريرا، تضمنت جميعها فصولا بشأن القرم.

٧٦ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي وإن احتل الأرض وفرض إطاره القانوني الخاص، فسكان القرم ما زالوا مواطنين أوكرانيين. وحكومة أوكرانيا ملتزمة بتوفير جميع وسائل الحماية الممكنة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية على الأرض المحتلة مؤقتا.

٧٧ - وتابع قائلا إن الهدف الرئيسي من مشروع القرار هو حث الاتحاد الروسي على ضمان الامتثال التام لالتزاماته بوصفه سلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي وضمان وصول الآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى القرم وصولا آمنا وغير مقيد. ومشروع القرار آلية دبلوماسية وسياسية وقانونية يمكن لأوكرانيا من خلالها أن تضمن تنفيذ التزاماتها كدولة، باستخدام أدوات القانون الدولي والمنظمات الدولية. وكل كلمة واردة في النص تستند إلى وثائق الأمم المتحدة القائمة، لا سيما تقارير بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا والوثائق الصادرة

عن منظمات دولية أخرى، بما في ذلك الأوروبي منها. وأنهى بيانه قائلا إن مشروع القرار لا يمكن أن يطلق عليه قرار خاص ببلد بعينه إلا من حيث إشارته إلى أرض أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

٧٨ - **السيد فيكتوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده مستمر في التمسك بموقفه المبدئي الرافض للقرارات الخاصة ببلدان بعينها حيث تكون ذات دوافع سياسية وتتسم بالانتقائية. وأعرب عن أسفه لأن اللجنة الثالثة تضيع الوقت مرة أخرى في مناقشة الدعاية بدلا من إجراء حوار موضوعي بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والقرم الروسية هي آخر هدف لمجموعة من الدول أعطت لنفسها حرية الحكم على ما هو أفضل لسكان بلد ما. وما فتئ الاتحاد الروسي يتمسك بأن مشروع القرار لا يعكس حقيقة الحالة الراهنة في القرم، ولا رأي سكانها ومصالحهم، وبأن المحتوى الأساسي لا يقع ضمن ولاية اللجنة الثالثة. والموقف الراهن مثال قوي على الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء التي تصوغ القرارات الخاصة ببلدان بعينها أن تحول حقوق الإنسان إلى ألعوبة، وهو ما يؤدي إلى استمرار النيل من مصداقية اللجنة الثالثة.

٧٩ - واستطرد قائلا إن مشروع القرار قدمته دولة غدت الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان فيها أمرا شائعا. وقد وصفت الفظائع التي ترتكبها قوات الأمن الأوكرانية العديد من المنظمات غير الحكومية ووثقتها أيضا تقارير مفوضية حقوق الإنسان، مثل التقرير الذي يتناول الفترة الممتدة من ١٦ أيار/مايو حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ ويشير إلى استخدام التعذيب على نطاق واسع، واستخدام العنف الجنسي من جانب القوات المسلحة الأوكرانية، وسوء معاملة المحتجزين قبل نقلهم إلى نظام العدالة الجنائية، ومضايقة الصحفيين وتخويفهم وزيادة حالات العنف المرتكب ضدهم. وتواصل قوات الأمن الأوكرانية إطلاق النار على نحو عشوائي على المدنيين في شرقي أوكرانيا والتسبب في إصابة المدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية المدنية الأخرى بأضرار بالغة. وتساءل عما إذا كان هذا هو المستقبل الذي تخبئه سلطات كييف لمواطني القرم الذين فضلوا التصويت في استفتاء تاريخي للتوحد مجددا مع روسيا.

٨٠ - واسترسل قائلا إن مفوضية حقوق الإنسان أعربت عن قلقها إزاء محدودية التقدم الذي أحرزته التحقيقات في سلوك القوات المسلحة وأجهزة الأمن الأوكرانية، على الرغم من إصرار البلد على إجراء تحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لم تجر تحقيقات في الهجوم الجوي على مبنى الإدارة الإقليمية في لوغانسك في حزيران/يونيه ٢٠١٤ أو في الأحداث الدامية التي وقعت في أوديسا في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ عندما توفي ٤٨ شخصا على الأقل.

٨١ - وأوضح قائلا إن الوفد الأوكراني بترحيبه بتقارير مفوضية حقوق الإنسان في مشروع القرار، فإنه يقبل أساسا توجيه انتقادات حادة إلى حكومته. ومن ثم، من الصعب للغاية أن يفند مقدمو المشروع واقع أن المواطنين الأوكرانيين عانوا على أيدي حكومتهم هم. وثمة تقارير متزايدة بوتيرة سريعة تفيد وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الأقليات العرقية وزيادة مستمرة في العدوان من جانب المتعصبين القوميين في أوكرانيا، وعن تغاضي السلطات عن مسيرات النازيين الجدد واضطهاد المنشقين والاستيلاء على الكنائس الأرثوذكسية الروسية.

٨٢ - وواصل كلامه قائلا إن المنطق الذي يطبقه مؤيدو مشروع القرار سيملي عليهم أن الوقت قد حان لمشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان الحرجة في أوكرانيا نفسها، بدلا من زرف دموع التماسيح على محنة شعب القرم المزعومة، وتبادل تكتيكات تلطيخ السمعة، والتشويه الصارخ لواقع الحالة في القرم. وعلاوة على ذلك، عندما كانت القرم جزءا من أوكرانيا، تجاهلت السلطات الأوكرانية الانتقادات المتكررة من جانب المنظمات الدولية وهيئات حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان للأقليات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في القرم.

٨٣ - وأتبع ذلك بقوله إن مقدمي مشروع القرار لا يمكن أن يدّعوا التفوق الأخلاقي وأن يحكموا على ما يجري في بلدان أخرى، لأن من الواضح أن لديهم دوافع مغايرة. ويفضل العديد من الأوكرانيين أن يعيشوا مثل سكان القرم وأن يتمتعوا بمزايا السلام والتنمية الاقتصادية المطردة والحماية الاجتماعية، على الرغم من الجهود الحالية التي تبذلها أوكرانيا لفرض الحصار على المياه والطاقة والغذاء.

٨٤ - وذكر أن الاتحاد الروسي يطمح إلى تعزيز ضمانات حقوق الإنسان في جميع أراضيه، بما في ذلك القرم، وفقا لالتزاماته الدولية. واستدرك قائلا إنه لن يقبل أبدا أن يتكئ الآخرون على أرائكهم العالية أو أن يستخدموا نبرة متعالية في مناقشة الموضوع.

٨٥ - وأعقب ذلك بقوله إن من الواضح أن مشروع القرار سياسي ومنفصل عن الواقع. وإن مقدمي مشروع القرار مارسوا، كما يظهر

جليا، ضغطا غير مسبوق على الدول الأخرى. ودعا الوفود إلى إبداء الإرادة السياسية والتصميم على التصويت ضد مشروع القرار الذي لا علاقة له بحماية حقوق الإنسان في القرم.

*البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه*

٨٦ - **السيد شيرمان** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يؤيد بقوة مشروع القرار. ومنذ ضم الاتحاد الروسي شبه جزيرة القرم ضما غير قانوني، أبلغت مفوضية حقوق الإنسان عن حالات اعتقال وسوء معاملة وتعذيب وتخويف للمعارضين السياسيين والأقليات، علاوة على حرمان من لا يقبل الفرض القسري للتشريعات والمواطنة الروسية من حقوق الإنسان الأساسية. وتشعر المملكة المتحدة بالقلق بصفة خاصة إزاء اضطهاد تتار القرم، بما في ذلك حظر مجلس تتار القرم واستخدام تشريعات مكافحة التطرف لإسكات الأصوات المخالفة. ومن المؤسف أن سلطات الأمر الواقع منعت إجراء تقييم مستقل لحالة حقوق الإنسان عن طريق الحرمان المنهجي من إمكانية الوصول إلى جميع منظمات الرصد الدولية، وخصوصا بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا التي تعمل فيها منذ سنتين. والهدف الرئيسي والضروري من مشروع القرار هو استعادة إمكانية وصول هيئات رصد حالة حقوق الإنسان الدولية إلى شبه جزيرة القرم.

٨٧ - **السيدة مندلسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الاتحاد الروسي حاول، على مدى السنتين ونصف السنة الماضية، ضم جزء من الأرض الأوكرانية. ويواصل الاتحاد الروسي الوطء بالأقدام على حقوق الناس الذين يعيشون في القرم وترسيخ سلطته على الأرض الأوكرانية. والاحتلال ليس ماديا فحسب، بل نفسي أيضا، إذ تتجه نية الاتحاد الروسي إلى سحق أي تعبير يتعارض مع روايته هو وضمان أن صوته هو الصوت الذي يسمع في القرم دون غيره. فعلى سبيل المثال، قضت محكمة الأمر الواقع العليا للمنطقة بأن مجلس تتار القرم منظمة متطرفة مخالفة للقانون، وأرغمت المحطة التلفزيونية الوحيدة التي تبث بلغات شبه الجزيرة الثلاث على الإغلاق، وخُفّض عدد الأماكن المتاحة للاحتجاج السلمي إلى النصف.

٨٨ - وأضافت قائلة إن مجابهة السلطات أمر تترتب عليه عواقب وخيمة. إذ تشير مفوضية حقوق الإنسان إلى وجود نمط من المضايقات الشرطية باستخدام عمليات الاستجواب التعسفي وتفتيش المنازل والتهديد بالمقاضاة. ويختفي الناس في ظروف يبدو أنها ذات دوافع سياسية، مثل حالة المناضل إرفين إبراغيموف الذين اختفى في اليوم السابق على جلسة المحكمة. بل يخضع الاتحاد الروسي أولئك الذين لا يقبلون بأساسه المنطقي للاحتلال للفحوص النفسية، مثل إلمي أوميروف الذي دعا إلى عودة القرم إلى أوكرانيا. ودعت الدول الأعضاء الأخرى إلى التصويت لصالح مشروع القرار من أجل وقف انتهاكات الاتحاد الروسي، وتعزيز سيادة القانون، والحفاظ على المبدأ القائل إن الدول الأعضاء ينبغي ألا تخشى استيلاء الجيران على أرضها.

٨٩ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن أذربيجان تدين التطرف والراديكالية والنزعة الانفصالية بجميع أشكالها ومظاهرها والاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة. وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤكد من جديد دعمه الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وينبغي استخدام الحوار السياسي لتسوية جميع النزاعات بين الدول الأعضاء وفقا للقانون الدولي.

٩٠ - **السيد إمنادزه** (جورجيا): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان المثيرة للجزع في جمهورية القرم المستقلة ذاتيا ومدينة سيفاستوبول حيث يعاني ٢,٥ مليون مواطن أوكراني من التمييز والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولمشروع القرار أهمية خاصة لأنه ينص على وصول الآليات الدولية لرصد حالة حقوق الإنسان إلى القرم دون عوائق، ويكلف مفوضية حقوق الإنسان بجمع معلومات مباشرة عن الحالة على أرض الواقع، ويوجه رسالة قوية ترمي إلى التصدي للإفلات من العقاب وتهيئة بيئة مأمونة ومواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وأنهى بيانه قائلا إن جورجيا ستصوت، بناء على ذلك، لصالح مشروع القرار وتشجع الوفود الأخرى على أن تحذو حذوها.

٩١ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرفض رفضا قاطعا مشروع القرار المسيس للغاية والمتضمن عددا من الادعاءات التي لا يمكن الدفاع عنها أدبيا وأخلاقيا. ومشروع القرار محاولة سافرة للتدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد الروسي بهدف تقويض سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. ومن شأن مشروع القرار أن ينال أيضا من مصداقية الاختصاصات السياسية والقانونية في مجال العلاقات الدولية.

٩٢ - ومضى يقول إنه من غير الواضح لماذا تكال اتهامات انتقائية ضد دولة بعينها لديها ثقافتها وعاداتها ونجاحاتها في ميدان حقوق الإنسان. فسلطة الدولة وحكومتها تخلقها وتحافظ على استمراريتها

موافقة شعبها؛ وقد مارس سكان القرم حقهم المشروع في تقرير المصير، وهو ما يجب ألا يظل رهينا بشواغل الآخرين أو آرائهم. وواجب الدول في ضمان الأمن الوطني جانب أساسي من جوانب السيادة على أراضيها. وذكر أن وفد بلده سيصوت، بناء على ذلك، ضد مشروع القرار. وأضاف قائلا إنه حتى لو صوّت عدد كبير من الدول لصالح مشروع القرار، فإن ذلك لا يثبت بأي حال من الأحوال أن الموقف الذي يتضمنه صحيح.

٩٣ - **السيد رويدياس بيريس** (شيلي): قال إن الدول التي تسيطر على الأراضي عليها واجب الامتثال للالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإن مجلس حقوق الإنسان هو الجهاز الرئيسي المنوط به النظر في مثل هذه القضايا، ولكن عدم احترام سلامته المؤسسية وقراراته من شأنه أن يعرض مسائل حقوق الإنسان للتسييس. وأضاف قائلا إن وفد بلده وإن كان يؤيد تأييدا قاطعا السلامة الإقليمية لأوكرانيا، فإنه سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

٩٤ - **السيد جا سونغ نام** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يود أن يؤكد من جديد موقفه المبدئي الرافض لجميع القرارات ذات الدوافع السياسية الخاصة ببلدان بعينها. وإن اتباع أي نهج مسيس وانتقائي إزاء حالات حقوق الإنسان يتعارض مع مبدأي الموضوعية والحياد، ويقوض الحوار البناء والتعاون، ويؤدي إلى عدم الثقة والصدام. والاستعراض الدوري الشامل، على النقيض من ذلك، يدرس حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة. ومضى قائلا إن وفد بلده يعارض جميع المحاولات الرامية إلى انتهاك سيادة الدول وسلامتها وأي تدخل في شؤونها الداخلية بحجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وأنهى بيانه قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستصوت، بناء على ذلك، ضد مشروع القرار.

٩٥ - **السيدة بلسكايا** (بيلاروس): قالت إن بيلاروس ما برحت تعارض القرارات الانتقائية الخاصة ببلدان بعينها؛ حيث لا تشكل مضيعة للوقت والموارد فحسب، بل تؤدي أيضا إلى الصدام والتفرقة والاختلاف. وينبغي أن تستخدم المنصة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان لاستعراض حالات حقوق الإنسان لتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء وتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الوفاء بالتزاماتها الدولية. وذكرت أن وفد بلدها سيصوت ضد مشروع القرار.

٩٦ - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد موقفه المبدئي الرافض للنهج المسيسة والانتقائية إزاء مسائل حقوق الإنسان. وإن استمرار الممارسة المتمثلة في اعتماد قرارات خاصة ببلدان بعينها تنتهك مبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية. وأردف قائلا إن التعاون والحوار هما السبيل الملائم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال. ومضى يقول إن وفد بلده يرى أنه ينبغي النظر في مسائل حقوق الإنسان في سياق الاستعراض الدوري الشامل، ويدعو البلدان إلى استكمال مسيرة التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان. ولذلك، ستصوت جمهورية فنزويلا البوليفارية ضد مشروع القرار.

٩٧ - **السيد ياو شاوجون** (الصين): قال إنه ينبغي لجميع البلدان أن تعالج مسائل حقوق الإنسان من خلال الحوار البناء والتعاون. فتسييس هذه المسائل أو استخدامها لممارسة الضغط على دول ذات سيادة لا يؤديان إلا إلى تفاقم الصدام. وأنهى بيانه قائلا إن الصين ستصوت ضد مشروع القرار.

٩٨ - *أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/71/L.26.*

*المؤيدون:*

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتان، بولندا، تركيا، تشيكيا، توفالو، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

*المعارضون:*

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إريتريا، أنغولا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوروندي، بوليفيا (دولة -

المتعددة القوميات)، بيلاروس، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السودان، صربيا، الصين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، نيكاراغوا، الهند.

*الممتنعون:*

الأرجنتين، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونغا، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، سورينام، سيشيل، شيلي، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فيجي، فييت نام، قيرغيزستان، كابو فيردي، الكاميرون، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملديف، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا.

٩٩ – *اعتمد مشروع القرار A/C.3/71/L.26 بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل ٢٣ صوتا وامتناع ٧٦ عضوا عن التصويت.*

١٠٠ – **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن المكسيك تدين استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو سيادتها. فما يساورها من قلق بشأن الحالة في القرم وسيفاستوبول أدى بها إلى التصويت لصالح قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ومع ذلك، ترى أنه ينبغي النظر في حقوق الإنسان بمعزل عن السلامة الإقليمية لتجنب التسييس. ومشروع القرار لا تتجسد فيه أهمية احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا وليس أفضل طريقة لمعالجة حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا أو سيفاستوبول. وأضاف قائلا إن لدى المكسيك شواغل إزاء حالات الاختفاء القسري وعمليات الإعدام بغير محاكمة والتعذيب التي وردت تفاصيلها في تقرير مفوضية حقوق الإنسان، ويساورها القلق إزاء الارتفاع المستمر في معدل اضطهاد أقلية التتار. وينبغي تناول حالة حقوق الإنسان في القرم وسيفاستوبول في المحافل الملائمة، مثل مجلس حقوق الإنسان، دون تسييس ومن منظور حقوق إنسان وإنساني بحت. وأنهى بيانه قائلا إن وفد بلده امتنع، بناء على ذلك، عن التصويت.

١٠١ – **السيد جاكوملي دا سيلفا** (البرازيل): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت. وأضاف قائلا إن البرازيل أعربت عن قلقها إزاء خطورة الحالة في أوكرانيا منذ المراحل الأولى للأزمة، إيمانا منها بأن الحل ينبغي أن يتحقق في إطار ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس احترام المؤسسات وحقوق الإنسان. وحث الأطراف على الدخول في محادثات بناءة، ولكنه اعترف بأن نص مشروع القرار بصيغته الحالية غير متوازن البتة بحيث لا يؤدي إلى تشجيع الحوار وتهدئة حدة التوترات. ودعا جميع المعنيين بالأمر إلى إيجاد بيئة تفضي إلى حل سياسي من خلال ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وذكر أن البرازيل ترفض استخدام الأسلحة الكيميائية خلال النزاع.

١٠٢ – **السيدة ميخائيليدو** (قبرص): قالت إن وفد بلدها يؤيد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والتزامها بالحماية الشاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإنه صوّت لصالح مشروع القرار، لكنه نأى بنفسه عن الفقرتين المتعلقتين بتتار القرم الذين أيدوا ارتكاب أعمال انفصالية في قبرص المحتلة بما يشكل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ويتعارض مع مبادئ مشروع القرار.

١٠٣ – **السيدة كارابايفا** (قيرغيزستان): قالت إن اعتماد قرارات خاصة ببلدان بعينها يؤدي إلى تسييس أعمال اللجنة الثالثة ويمنع اتباع نهج متوازن إزاء حقوق الإنسان. وما من شيء يمكن أن يحل هذه المسائل سوى الحوار والتعاون، مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصوصيات الثقافية والتاريخية الوطنية والإقليمية. وذكرت أن وفد بلدها امتنع عن التصويت.

١٠٤ – **السيد بولتريكوف** (كازاخستان): قال إن الحالة في أوكرانيا والتدهور المستمر في العلاقات بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا مسألتان بالغتا الحساسية ومؤلمتان لكازاخستان. وقال إن بلده يرغب في أن تظل أوكرانيا دولة مستقرة ومستقلة ذات مجتمع متعددة الأعراق والعقائد تحترم فيه جميع حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن وفد بلده يعارض، في الوقت نفسه، تسييس مسألة حقوق الإنسان بصفة عامة وجدول أعمال اللجنة الثالثة بصفة خاصة. وكازاخستان تعارض الانتقائية في تقييم حالة حقوق الإنسان أو جعل حقوق الإنسان أداة للضغط على الدول الأعضاء لأغراض سياسية.

١٠٥ - ومضى يقول إن مشروع القرار لا يستهدف حل المشكلة ولا يجسد جوهر مسألة حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. وسيؤدي، بدلا من تشجيع الحوار وحل الأزمة، إلى الجمود واستمرار تعميق النزاع بين روسيا وأوكرانيا، وبين روسيا وبعض البلدان الأخرى. وفي الواقع، لا يقع مشروع القرار ضمن اختصاص اللجنة الثالثة لأنه يشير إلى مسائل السلامة الإقليمية والضم والاحتلال.

١٠٦ - وواصل كلامه قائلا إن كازاخستان تدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة البناءة بشأن مسألة حماية حقوق الإنسان. وأوضح قائلا إنه بدلا من النهج الصدامية والمؤدية إلى نتائج عكسية والقسرية، تشدد حكومته على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الحوار المتكافئ في ظل الاحترام المتبادل والتعاون. وأنهى بيانه قائلا إن كازاخستان صوتت، بناء على ذلك، ضد مشروع القرار.

١٠٧ - **السيد ثانت سين** (ميانمار): قال إن وفد بلده يؤمن إيمانا لا يتزعزع بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يستندا إلى مبدأي التعاون والحوار وإلى المبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية والحياد واللاانتقائية التي تحكم عمل هيئات حقوق الإنسان. وإن آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان هي المنبر المناسب لمعالجة حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان بروح مشاركة موحدة وموضوعية وبناءة. وأضاف قائلا إن وفد بلده وإن كان يشجع اللجنة على الدخول في حوار إيجابي، فإنه يؤكد مجددا موقف بلده المبدئي الرافض للقرارات الخاصة ببلدان بعينها. ولهذا، امتنعت ميانمار عن التصويت على مشروع القرار.

١٠٨ - **السيدة أورويلا أريناليس** (غواتيمالا): قالت إن بلدها صوت لصالح قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ في عام ٢٠١٤. وإن الاعتداء على السلامة الإقليمية للدول استنادا إلى الحجج الانفرادية المتمثلة في تقرير المصير يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي. وأضافت قائلة إن غواتيمالا تشعر بالقلق البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وتدين الانتهاكات التي أبلغ عنها. واستدركت قائلة إنها امتنعت عن التصويت على مشروع القرار A/C.3/71/L.26، نظرا إلى أن النص يتضمن صعوبات إجرائية شتى يمكن أن تضعف أداء مجلس حقوق الإنسان. وتمشيا مع الإجراء المعتاد، فالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في بلدان بعينها ينبغي أن يتناولها أولا مجلس حقوق الإنسان الذي يمكن أن ينشئ ولاية تتيح للجمعية العامة النظر فيها. وغواتيمالا تؤيد القرارات الخاصة ببلدان بعينها في الحالات التي تتطلب خطورة الحالة فيها اهتمام المجتمع الدولي، ولكنها تؤمن بأن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الملائمة لتجنب الانتقائية والتسييس. وينبغي تشجيع التعاون والحوار.

١٠٩ - **السيد ثييرو أغيلار** (كوبا): قال إن وفد بلده صوت ضد مشروع القرار، بما يتفق مع معارضته للقرارات الخاصة ببلدان بعينها.

١١٠ - **السيد بولياس** (اليونان): قال إن بلده صوت لصالح مشروع القرار، ولكن لديه الشواغل نفسها التي أعرب عنها وفد قبرص بشأن الفقرتين المتعلقتين بتتار القرم، وهي مجموعة دعمت ارتكاب أعمال انفصالية في قبرص المحتلة بما يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ويتعارض مع روح مشروع القرار ومبادئه.

١١١ - **السيد زيندر** (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إن البلدين صوتا لصالح مشروع القرار، وإنهما يؤيدان بقوة الدعوة إلى زيادة رصد حالة حقوق الإنسان في القرم. غير أن مشروع القرار لم يول الاعتبار الكافي لإجراء اللجنة الثالثة دراسة محايدة وشاملة لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي الإنساني. وأضاف قائلا إن وفدا من مجلس أوروبا كان أول من تمكن من الوصول إلى القرم منذ عام ٢٠١٤، وإنه كان ينبغي ذكر تقريره وتوصياته. وهما يريان أن قرارات اللجنة الثالثة ينبغي أن تركز على المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان التي تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم، بما يتفق مع ولايتها. ومشروع القرار A/C.3/71/L.26 يتجاوز هذا.

١١٢ - **السيد غونثاليث سيرافيني** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت على أساس أن مشروع القرار يتضمن عددا من الأحكام التي تتجاوز اختصاص اللجنة الثالثة. ومع ذلك، ما زالت الأرجنتين تشعر بالقلق البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في القرم، ولا سيما إزاء الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب على أساس الانتماء العرقي وعن طريق منع الوصول وعدم التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن بلده يدعو إلى احترام حقوق الإنسان لجميع سكان القرم، والتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات التي سجلتها مفوضية حقوق الإنسان، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

١١٣ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت. واستدرك قائلا إنه يود أن يؤكد من جديد التزام وفد بلده

الصارم بالمبادئ المكرسة في المادتين ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والسيادة والمساواة في الحقوق وتقرير المصير التي تعتبرها الجزائر الركائز الأساسية للعلاقات الدولية والقانون الدولي. والجزائر تفخر بعلاقتها الوثيقة مع جميع الأطراف، وتؤيد الدعوة إلى مواصلة الحوار البناء وتعزيزه، وستواصل الإسهام في تحقيق ذلك الهدف، بصورة مباشرة وداخل المجموعات الإقليمية والسياسية على حد سواء.

١١٤ - **السيد سامفيليان** (أرمينيا): قال إن وفد بلده صوت ضد مشروع القرار للأسباب نفسها التي أعلنها في عام ٢٠١٤ بعد التصويت على قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨. وإن أرمينيا كانت دائما مؤيدا قويا لتعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وقد طُرح مشروع القرار A/C.3/71/L.26 في سياق حقوق الإنسان. واستدرك قائلا إن إشاراته إلى مبدأ السلامة الإقليمية، الذي يطبق تطبيقا انتقائيا على حساب مبادئ القانون الدولي الأخرى مثل تقرير المصير، تتجاوز الهدف المعلن من النص. وأرمينيا غير قادرة على دعم نهج يضع مبادئ القانون الدولي في تسلسل هرمي.

١١٥ - **السيدة علي** (سنغافورة): قالت إن وفد بلدها ما فتئ يتخذ موقفا متسقا ومبدئيا رافضا للقرارات الخاصة ببلدان بعينها، لأنها تعتبرها قرارات تتسم بطابع انتقائي بالغ وتكون مدفوعة باعتبارات سياسية لا باعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان. وإن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان هو الآلية المناسبة لهذه القرارات. وذكرت أن وفد بلدها امتنع، بسبب ذلك، عن التصويت. بيد أن هذا القرار لم يخرج عن موقفها من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ أو يغيره بأي حال من الأحوال، ولا ينبغي أن يُفسر على أنه اتخاذ موقف بشأن مسائل حقوق الإنسان المثارة في مشروع القرار.

١١٦ - **السيد وارايش** (باكستان): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت، ولكن دون المساس برأيه المتمثل في أن مشروع القرار يثير قضايا تتعلق بالقانون الدولي تتجاوز نطاق اللجنة الثالثة وولايتها وينبغي أن تُترك للمحافل الملائمة. وأي إجراء آخر من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

١١٧ - **السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن استمرار الاعتماد الانتقائي لقرارات خاصة ببلدان بعينها في اللجنة الثالثة وتسييسها يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. ويقوض كذلك التعاون باعتباره المبدأ الأساسي الرامي إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا وحمايتها، إذ إن هذه القرارات لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الصدام والاستقطاب. واللجنة الثالثة ليست المحفل الملائم لمناقشة هذه المسائل المسيسة للغاية التي تخرج عن نطاق ولايتها. وذكر أن وفد بلده قرر، لهذه الأسباب، التصويت ضد مشروع القرار.

*البيانات التي أدلي بها في إطار ممارسة حق الرد*

١١٨ - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): قال إنه لا حاجة له للرد على ادعاءات ممثل الجمهورية العربية السورية التي لا أساس لها من الصحة لأن البلدان التي صوتت لصالح مشروع القرار جعلت بالفعل موقف المجتمع الدولي الأوسع نطاقا في هذا الصدد موقفا بالغ الوضوح. وأعرب عن شكره لكل دولة من الدول على حدة على ما قدمته من دعم قيم. وأضاف قائلا إن بلده، بغض النظر عن ادعاءات ممثل النظام السوري، سيواصل التمسك بموقفه المبدئي القائم على أساس أخلاقي.

١١٩ - **السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التقارب والتعاون الأخيرين بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل لا يمكن إخفاؤهما بالتعليقات المضللة التي أدلى بها ممثل المملكة العربية السعودية. فالصلة المزعومة بين إيران وتنظيم القاعدة ادعاء آخر سخيف ولا أساس له من الصحة على الإطلاق ولا يستحق الرد عليه. أما فيما يتعلق بحزب الله، فترديد اتهام باطل لا يجعله أكثر صحة، بل يزيد ما يؤدي إليه من استهجان وشعور بالضجر. وأنهى بيانه معربا عن رغبته في التأكيد مجددا على أن من مصلحة الجميع إبداء رغبة حقيقية في العيش في سلام ووئام مع جيرانهم، كما تفعل إيران من خلال سياساتها وأعمالها.

١٢٠ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن موقف المملكة العربية السعودية لا يمكن أن يكون موقفا أخلاقيا؛ فيداها ملطختان بدماء السوريين واليمنيين وجميع الشعوب الأخرى التي تتعامل معها كبيادق للمضي قدما في مخططها الطائفي الوحشي.

**البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية** (*تابع*) (A/C.3/71/L.4/Rev.1)

*مشروع القرار A/C.3/71/L.4/Rev.1: معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين*

١٢١ - **السيد مانانو** (أوغندا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، فدعا اللجنة إلى اعتماده بتوافق الآراء حسب الممارسة المعتادة.

١٢٢ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن إيطاليا والنمسا قد انضمتا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

١٢٣ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/71/L.4/Rev.1.*

## البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (*تابع*) (A/C.3/71/L.46)

*مشروع القرار A/C.3/71/L.46: تقرير مجلس حقوق الإنسان*

١٢٤ - **السيد نتواغا** (بوتسوانا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن مشروع القرار يحيط علما بتقرير مجلس حقوق الإنسان، ويدعو إلى إرجاء النظر، حتى الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢ واتخاذ إجراء بشأنه فيما يتعلق بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ومن شأن ذلك أن يتيح للمجموعة تحديد الأسس القانونية التي ستحدد بناء عليها ولاية الإجراء الخاص المنصوص عليها في القرار ٢/٣٢ وليس المقصود منه بأي حال من الأحوال التشكيك في ولاية مجلس حقوق الإنسان وسلطته في مجال إنشاء مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. بل إن مشروع القرار يسعى إلى إتاحة وقت للدول الأعضاء للتوصل إلى فهم مشترك بشأن مفهوم الميل الجنسي والهوية الجنسانية وضمان استناد ولاية الخبير المستقل إلى قانون حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. ونظرا إلى أن مجلس حقوق الإنسان هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، فإن هذه الأخيرة تتمتع بسلطة استعراض الولايات التي ينشئها المجلس لكفالة اتساقها مع القانون الدولي.

١٢٥ - ومضى قائلا إنه إذ يهيب بالدول الأعضاء أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار وأن تصوت لصالحه، فإنه يحثها أيضا على التصويت ضد أي تعديلات قد ترغب الوفود في طرحها.

١٢٦ - وأنهى بيانه قائلا إن الفقرة ٢ من القرار قد نقحت شفويا على النحو التالي: "تقرر إرجاء النظر في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن الحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وإرجاء البت فيه من أجل إتاحة الوقت لمواصلة المشاورات بغرض الفصل في الأساس القانوني الذي سيُستند إليه في تعريف ولاية الإجراء الخاص المنصوص عليه في القرار".

١٢٧ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.3/71/L.46، بصيغته المنقحة شفويا.

*رفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٠.*